وفي الله ما نهاه عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو ادعى
المالك انها قرض والآخر انها مضاربة القول قول الآخر واحدا
اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان وكذا قال
الكثر وان قال اخذت منك الوديعة فهلكت وقال اخذتها
غصبا هو ضامن ولو قال اعطيتنيها وديعة وقال غصبتها اذ
وفي التزايد قد فيه لانهم عينا مختلفا قال الدامع قرض والآخر
هدية فالقول للدافع لانه يدعي الابراء عن القيمة مع كون العين
مستقوم وفيها لو ادخلت امرأة حلية ثم بها في البيع وادعت
ادخل للتبرع في خلقته ام لا لانه يحرم النكاح لان الطاهر شكاه كذا
لو لو الجبة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموجودة فالقول
للمنكر ومنها لو ثبت عليه دين باقرار وبينة فادعى الاداء او
الابراء فالقول للدائن لان الاصل العدم ومنها لو اختلفا
بعدم العيب فانكر البائع فالقول له واختلفوا في تعليله فقيل
لان الاصل العدم وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن ينفي عملا بالاصل
وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
والمعتمد الاول ومنها لو قال غصبت منك الف وربحت فيها
الا الف فقال المغصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول
للمالك لتمسكه بالاصل وهو عدم الغصب ومنها لو اختلفا
في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في
تغير المبيع بعد رؤيته فالقول للبائع لان الاصل عدم التغيير
فرع قيل الاصل العدم مطلقا واما هو في الصفات العارضة
واما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتوضيح ذلك

لو اشتراه انه خباز او كاتب واكر وجود ذلك الوصف به فالقول
له لان الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة ولو اتفقوا
على انها كانت ثم وقع النزاع في البقاء واذعاء البائع فالقول له لان الاصل
وجودها كما كانت صفة اصلية كذا في قوله ومنه خيار الشرط وعلى هذا
تزوج ولو قال كان مملوكا لي فاشتريته فهو حر فادعاه عبد واكر المولى فالقول
للمولى ولو قال كان جارية بكرا لي فهي حرة فادعت انها بكر واكر المولى
فالقول لها قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته
منها لو رأى في ثوبه نجاسة وتذكر صلى فيه ولا يدري متى اصابته يعيد
من آخر حدث تذكره والمني من اخر رقدة ويلزم الغسل والقضاء
عند ح وم وان لم يتذكر احتلاما وفي البدايع يعيد من آخر ما
احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر بال وفي الدم من آخر ما رعف
ولو فتح جيبة فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها
فان لم تكن انتفخت يعيد الصلوة منذ ثلثة ايام وقد عمل الشيخان
بهذه القاعدة فحكما بنجاسة البئر اذا وجد فيها فارة ميتة
من وقت العلم بما من غير اعادة شيء لان وقوعها حادث
فيضاف الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم فاستحسن
اعادة ثلثة ايام اذا كانت منتفخة او متفسخة والا منذ يوم
وليلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كما لو علم
انه لم ينزل صاحب فراش حتى مات بحال بد على الجرح ومنها
لو كان في يد رجل عبد فقال رجل ففأت عينيه وهو في ملك
البائع وقال المشتري ففأته وهو في ملكي فالقول له لتيقن الحدوث
ومنها لو عتان زوجها ابانت في المرض وعاد فارقت
وقال الورثة بانقضاء العدة فالقول قولها فترث وعلى هذا

عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط
وتمام تحريفه في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق

منذ يوم وضع القطن فيها وان كان
فيها ثقب يعيد صلاته

Copyright © Sabanci University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)